الأمم المتحدة

A/61/81–E/2006/73

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٥١ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥''. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2006/48) تضمنت معلومات أساسية وأثير فيها عدد من المسائل.

* A/61/50 و Corr.1.

** E/2006/100.

050606 050606 06-35102 (A)

٢ - وسبقت اجتماع عام ٢٠٠٦ مشاورات مستفيضة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبين الرئيس وأعضاء مكتب المجلس من جهة وإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد من جهة ثانية، وكذلك اجتماعات مستقلة مع المجالس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد. واجتمع رئيس المجلس أيضا مع رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. ونوقش في تلك الاجتماعات جدول أعمال وتنظيم الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى واتفق عليهما مختلف الأطراف.

٣ - وأفضت المشاورات إلى الاتفاق على أربعة مواضيع فرعية انصبت عليها المناقشات الفنية في أربع موائد مستديرة متوازية عُقدت أثناء الاجتماع. وهذه المواضيع الفرعية الأربعة هي: ''١'' تنفيذ ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ و ''٢'' الخطوات المقبلة لتحقيق البعد الإنمائي من برنامج عمل الدوحة: في مجالات من بينها ''المعونة المقدمة في مجال التجارة''؛ و ''٣'' الديون الخارجية: تنفيذ المبادرات الحالية والانطلاق على أساسها من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون؛ و ''٤'' دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل.

٤ - ومن حيث التنظيم، كان الاجتماع مكونا من جلسة افتتاحية عامة قصيرة اشتملت على بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، علي حشّاني؛ والأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان؛ ورئيس لجنة التنمية، ألبيرتو كاراسكيا؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، رانسفورد سميث؛ وممثل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، أوغوستين كارستنس؛ ونائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، فالنتين روغوابيزا. وتلى الجلسة الافتتاحية العامة عقد الموائد المستديرة، التي مكنت من إجراء مناقشات عفوية فيما بين المشاركين. وكُرست جلسة عامة مستأنفة عُقدت بعد الظهر لتقديم تقارير عن المناقشات التي دارت في اجتماعات الموائد المستديرة ولإجراء مناقشات أخرى.

٥ - وشارك في اجتماعات الموائد المستديرة بصفة رؤساء، اشترك كل اثنين في رئاسة مائدة مستديرة، ومديري النقاش الأشخاص التالية أسماؤهم: (المائدة المستديرة ألف) ماريا لويزا فيوتي، المديرة العامة لشؤون المساعدة الإنسانية والشؤون الاجتماعية بوزارة الخارجية (البرازيل)، وتوم شولار، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، كرئيسيين، وجيفري زاكس، مدير مشروع الأمم المتحدة للألفية ولي كيو - هيونغ، نائب وزير الخارجية (جمهورية كوريا)، كمديري نقاش؛ (المائدة المستديرة باء) إيكارد دويتشر، المدير التنفيذي للبنك الدولي (ألمانيا)

ورانسفورد سميث، رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، كرئيسين، وبروس مونتادور، نائب رئيس الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وميا هورن آف رانتزن، رئيسة فرقة العمل المعنية بالمعونة المقدمة في مجال التجارة، كمديري نقاش؛ (المائدة المستديرة جيم) سري موليالي، وزيرة المالية (إندونيسيا) وويلي كيكنس، كبير المديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولي، كرئيسين، وريتشارد مانينغ، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وديرك بروينسما، نائب الأمين العام للأونكتاد، كمديري نقاش؛ (المائدة المستديرة دال) محمد نوري جويني، وزير التنمية والتعاون الدولي (تونس)، ولير باجين، نائبة وزير التعاون الدولي (إسبانيا)، كرئيسين، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وأغوستين كارستنس، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، كمديري نقاش.

٦ - وحضر اجتماع هذه السنة عدد لم يسبق له مثيل من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وحضر الاجتماع أيضا وزراء ونواب وزراء المالية والخارجية والتعاون الإنمائي ورؤساء المنظمات الدولية، وكذلك كبار المسؤولين في مجالات التجارة والمالية والتعاون الإنمائي ووزارة الخارجية (انظر E/2006/INF/1). وحضر أيضا ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الجلسات العامة والموائد المستديرة.

٧ - وفيما يلي موجز المسائل البارزة التي كانت موضوع نقاش في الجلسات العامة المعقودة صباحا وبعد الظهر وفي اجتماعات الموائد المستديرة. ويعرض الموجز الملاحظات والتحليلات والمبادرات والتوصيات التي طرحها المشاركون في الاجتماع، التي يشير العديد منها إلى مواضيع يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التطرق إليها مستقبلا. وقد اقترحت في ملاحظاتي الختامية الشروع في استكشاف كيفية تعزيز أثر الحوار واقترحتُ إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة بهذا الشأن. ورُتب الموجز استنادا إلى المواضيع الفرعية المذكورة أعلاه.

ثانيا - البيئة العالمية والتعاون الإنمائي

٨ - رأى عدة مشاركين أنه بدأت ترتسم في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ملامح مواتية لتحقيق التنمية. ذلك أن الاقتصاد العالمي آخذ في النمو وكذلك جميع المناطق النامية؛ وازداد حجم المعونة بعد اعتماد توافق آراء مونتيري[(١)]؛ وأدى تخفيف عبء الديون الرسمية إلى

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

تقليص خدمة الديون في عدد كبير من البلدان المثقلة بالديون؛ وبدأ إحراز تقدم ملموس في إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة؛ واتسع نطاق تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية. ومع ذلك، ما زالت هناك مخاطر يشكلها اختلال الموازين المتزايد عالميا واحتمال ألا يتوصل عدد كبير من البلدان إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا كان بعض البلدان على المسار الصحيح نحو بلوغ تلك الأهداف، فإن التقدم المحرز لا يزال غير كاف في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما أكد عدة متحدثين على أن التقدم المحرز في المفاوضات التجارية الدولية ضئيل على خلاف ما تحقق من تطورات إيجابية في المجال المالي.

٩ - وأشار عدد من المشاركين إلى أن عام ٢٠٠٥ كان سنة فارقة بالنسبة للشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية، باعتبار أن مؤتمر قمة الثمانية المعقود في غلن ايغلز قد اتفق على اقتراح شامل لدعم الإسراع بوتيرة التقدم في أفريقيا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ واتفقت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة المعقود في باريس، على زيادة فعالية المعونة وأعادت تأكيد التزاماتها بتنسيق ومواءمة المعونة المقدمة؛ وأولى مؤتمر القمة العالمي المعقود في نيويورك اهتماما بالغا للتنمية، إلى جانب السلم والأمن وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة. وبالتالي فقد أحرز تقدم كبير في عملية تنفيذ البرنامج الدولي للتنمية.

١٠ - ولاحظ عدة متحدثين تلاقي مؤسسات التعاون الإنمائي تدريجيا في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويكتسي الاستمرار في اتباع هذا النهج وفي الانطلاق منه أهمية جوهرية. ومن المهم بوجه خاص تعزيز الاتساق بين المنظمات التي تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورأى العديد من المتحدثين أن هناك خطرا متمثلا في عدم بلوغ عدد كبير من البلدان الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لذلك يتطلب الأمر بذل جهود مضاعفة من جانب السلطات الوطنية في البلدان المستفيدة والجهات المانحة والمنظمات الدولية لكفالة وضع سياسات وتدابير ملموسة وكذلك تخصيص موارد مالية كافية لهذا الغرض.

١١ - وأكد بعض الممثلين على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو والتنمية. ذلك أن مشاركته الكاملة في عملية التنمية، وكذلك المشاركة الكاملة للمجتمع المدني ككل، تكتسي أهمية جوهرية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وبالفعل فإن لمسألة مشاركة مواطني البلد على جميع الصعد أهميتها في بث الإحساس بالتملك على نطاق واسع.

١٢ - وشدد عدد من المتحدثين على أهمية أن تعكس عضوية المنظمات الدولية الواقع الحالي. وأعربوا عن تفاؤلهم إزاء توصل اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى اتفاق على القيام، خلال الاجتماعات السنوية التي ستعقد في خريف هذا العام، بالنظر في مقترحات ملموسة لتحسين توزيع حصص صندوق النقد الدولي لمواكبة التغييرات الهامة في وزن البلدان ودورها في الاقتصاد العالمي. وأعرب عدة متحدثين عن الأمل في أن تنظر هيئات حكومية دولية أخرى أيضا في مسألة صوت البلدان وتمثيلها كي تعكس مجالسها الواقع الحالي. ومن المؤكد أن اتخاذ تدابير من هذا القبيل سيعزز التعاون الإنمائي.

ثالثا - تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودعمها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - أفاد العديد من المشاركين في النقاش بأن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المتملّكة حقا هي منطلق الجهود الإنمائية، وبأن هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تعكس أوضاع البلد المعني. ومن الأهمية بمكان لدى صياغة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية أن يحدد مقررو السياسات العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية والإجراءات اللازم اتخاذها لتذليلها. ومن العوامل الرئيسية في هذا الصدد إفساح مجال لحرية التصرف وبالتالي إيجاد حيز فعلي للسياسة العامة. ومن المهم أيضا اتباع نهج منطلق من القاعدة ليتسنى لجميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية المشاركة في تنفيذه. وقدم مختلف المشاركين تقييما موجزا لتجربة بلدانهم الخاصة واستنتجوا أن تنمية الموارد البشرية هو العامل الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. وأكد عدد من الممثلين أن الاستراتيجية ينبغي أن تشمل جميع المجالات الرئيسية وتحدد الأولويات وفقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن بعض المشاركين أكدوا أن الاستراتيجية يجب أن تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. ولوحظ أنه ينبغي إعطاء الأولوية لأهداف مثل زيادة العمالة وتعزيز التماسك الاجتماعي، بالنظر إلى أن هذين الهدفين مهمان في حد ذاتهما ولهما أهمية رئيسية في تحقيق الأهداف الأساسية الأخرى.

١٤ - ورأى عدة مشاركين في النقاش أن النجاح في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية يتطلب العمل على عدة جبهات على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري، أي وضع إطار سليم للاقتصاد الكلي لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب رؤوس الأموال من الخارج؛ والحكم الرشيد مقرونا بإرادة السلطات السياسية اتخاذَ الإجراءات واتباع السياسات المنصوص عليها صراحة في الاستراتيجية؛ وإشراك مختلف شرائح المجتمع؛ ووضع ميزانية مالية تراعي الأولويات والتدابير المتوخاة في الاستراتيجية؛ والحصول على تمويل إنمائي دولي، بما في ذلك

مواءمة الدعم المقدم من الجهات المانحة مع أولويات البلد المستفيد؛ وتهيئة بيئة دولية ''تمكينية'' على العموم، بما في ذلك اتخاذ تدابير في مجالي التجارة والنظم المالية.

١٥ - وذكر بعض الممثلين أن خطر تكاثر الوثائق أمر وارد. ففي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزمت الدول الأعضاء بأن تعتمد، بحلول عام ٢٠٠٦، استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة وتنفذها لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه ليس على كل بلد أن يضع استراتيجيات جديدة. إذ يمكن للبلدان أن تنطلق من الاستراتيجيات الوطنية الحالية مع إدماج الأهداف الإنمائية للألفية فيها. وفي هذا السياق، أعرب عدد من المشاركين عن تأييدهم لمذكرة التفاهم بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي بشأن إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

١٦ - وأكد بعض المشاركين في النقاش على أهمية الأخذ باستراتيجيات عملية المنحى. ويتطلب ذلك إيلاء اهتمام خاص لقدرات بلد معين على التنفيذ، وبالتالي لمتطلبات المساعدة التقنية. وإلى جانب التمويل الكافي، تعد المساعدة التقنية المقدمة لزيادة القدرة الاستيعابية عاملا رئيسيا في كفالة جعل الموارد أكثر فعالية وكفاءة. ولوحظ أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يكون، عن طريق العمل مع وزراء المالية في البلدان المانحة، سباقا أكثر لأخذ زمام المبادرة وأن يؤدي دورا أكثر أهمية في المساعدة على كفالة تمويل إنمائي دولي وتقديم توجيهات حول كيفية سد الفجوة المالية التي قد تكون قائمة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

١٧ - ورأى عدد من الممثلين أن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يصبح أكثر فعالية في إشراك النظراء في مجالي المالية والتجارة. وأثير تساؤل حول الدور الذي قد يؤديه المجلس بعد إصلاحه في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي للمجلس أن يعزز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة المشتركين في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويمكن للمجلس أيضا أن يؤدي دورا أكثر فعالية في استعراض وتقييم تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها. ولاحظ متحدثون أن الوظائف الجديدة للمجلس قد تكون ذات أهمية في هذا الشأن.

١٨ - واتفقت الآراء على ضرورة زيادة حجم المعونة ونوعيتها وفعاليتها. ورغم الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، أكد عدة متحدثين على أن الحاجة لا تزال تدعو إلى زيادة أكبر بكثير من ذلك. وما زالت المبالغ التي دفعتها معظم الجهات المانحة فعليا أدنى من الهدف المحدد وهو ٠,٧ في المائة. وذكر عدة مشاركين في النقاش أن من المهم، حيثما أمكن،

التحول عن التمويل من موارد خارجة عن الميزانية إلى التمويل من موارد الميزانية. ولوحظ أن من المهم استقرار تدفقات المعونة وأن من شأن التمويل المتعدد السنوات أن يعزز قابلية التنبؤ بالمعونة، وبالتالي تيسير تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية بقدر أكبر من السلاسة. وفيما يتعلق بالفعالية، أكد عدد من المشاركين على أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ينبغي أن ينفذ على وجه السرعة.

١٩ - ورأى بعض المتحدثين أنه ينبغي للجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي معالجة مسألة تجميع المعونات، التي ستخضع للتحليل في العام القادم في تقرير الرصد العالمي. ولوحظ أيضا أن تدفق المعونة من مصادر خاصة - أي من مؤسسات ومنظمات غير حكومية وتحويلات خاصة - في بعض البلدان المانحة لم يرتفع فحسب، بل تجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية. لذلك اقتُرح أن يؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا في هذا الصدد نظرا لأهمية الاستمرار في زيادة المعونة المقدمة من مصادر خاصة.

٢٠ - وأشار عدد كبير من المشاركين أيضا إلى التقدم المحرز في مصادر التمويل المبتكرة، باعتباره تطورا يبعث على التفاؤل، لا سيما بالنظر إلى أن التمويل المقدم من هذه المصادر سينضاف إلى التدفقات الرسمية عن طريق قنوات تقليدية وقد يكون أكثر استقرارا أيضا. وأعرب العديد من المتحدثين عن تأييدهم لمواصلة العمل على إيجاد مصادر تمويل مبتكرة، بما في ذلك توسيع نطاق المشاريع التجريبية مثل رسوم التضامن المفروضة على تذاكر السفر الجوي ومرفق التمويل الدولي للتحصين. وفي هذا السياق، أبرز عدة ممثلين أهمية المؤتمر المعقود مؤخرا في باريس بهذا الشأن وتشكيل ''الفريق الرائد لفرض ضرائب تضامنية لتمويل التنمية''. ومن دواعي التفاؤل أيضا قرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تشغيل صندوق التضامن العالمي الذي أنشأته الجمعية العامة.

رابعا - الخطوات المقبلة لتحقيق البعد الإنمائي من برنامج عمل الدوحة: في مجالات من بينها ''المعونة المقدمة في مجال التجارة''

٢١ - أكد العديد من المشاركين مجددا أن التجارة هي محرك النمو. فتحرير التجارة بمفهومه الوارد في خطة الدوحة للتنمية سيعود بالفائدة على البلدان النامية أكثر من المعونة بكثير. وستجني البلدان النامية معظم الفوائد من زيادة حجم التجارة الزراعية، ما من شأنه أن يحسن مستوى عيش ملايين الفقراء في المناطق الريفية. وإن زيادة إمكانيات البلدان النامية للنفاذ إلى السوق في مجالات الزراعة وكذلك الصناعة التحويلية والخدمات، لا سيما الحركة العابرة للأشخاص الطبيعيين، عامل رئيسي في تحقيق زيادات سريعة في صادرات البلدان

النامية. وأكد عدة متحدثين أنه ينبغي إدماج التجارة الدولية في صلب الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لدور القطاع الخاص بالنظر إلى أن أصحاب المشاريع من القطاع الخاص غالبا ما يكونون أكثر الجهات الفاعلة نشاطا في التجارة الدولية. ولاحظ بعض المشاركين في النقاش ضرورة وضع اتفاقات وقواعد للعبة في مجال التجارة الدولية تتيح حيزا كافيا للسياسة العامة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأضعف حالا أو البلدان التي تعاني من مشاكل هيكلية عويصة مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢ - ورأى عدة متحدثين أنه، في حين وضع المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، المعقود في عام ٢٠٠٥، مواعيد نهائية طموحة، فلم يحرز سوى تقدم ضئيل في المفاوضات بشأن خطة الدوحة للتنمية. وأضافوا أن إمكانية الفشل واردة ما لم تقطع أشواط كبرى في المستقبل القريب. ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق حصيف في المفاوضات التجارية الدولية خلال الأشهر القليلة المقبلة حيث أنه من المقرر أن تنتهي صلاحية النهوض بالتجارة في الولايات المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ وأن الضغوط الحمائية في عدد من البلدان آخذة في الازدياد. وستترتب على عدم التوصل إلى اتفاق تكاليف باهظة، ذلك أن البلدان النامية ستفقد فرصة عظيمة لفتح أبواب الأسواق العالمية أمام صادراتها وتصحيح أوجه الخلل في العلاقات التجارية العالمية؛ وستعاني جميع البلدان من ضعف منظمة التجارة الدولية؛ وستحل الثنائية محل التعددية.

٢٣ - ومع ذلك، رأى عدد كبير من المشاركين أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق حقيقي بشأن خطة الدوحة للتنمية عن طريق العمل الحثيث والإرادة السياسية. وأفاد العديد منهم أنه ينبغي أن يتضمن الاتفاق أرقاما هامة بشأن تقليص الإعانات التي تؤدي إلى اختلال التجارة ومجموعة معادلة لها من الأرقام بشأن النفاذ إلى الأسواق. كما أنه من الضروري إحراز تقدم حاسم في ميدان مكافحة الإغراق وينبغي أيضا قطع أشواط بعيدة في مجال المعاملة الخاصة والتفضيلية. وبالفعل فإن اتخاذ خطوة حاسمة في هذا المجال هو وحده الكفيل بالتأكيد على أن التنمية، وليس التحرير حصرا، هدف رئيسي في المفاوضات التجارية الحالية المتعددة الأطراف. ولاحظ عدة متحدثين إحراز بعض التقدم فعلا في بضع عناصر من خطة الدوحة للتنمية. وفي المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، اتفقت بلدان على إزالة جميع أشكال دعم صادرات القطن بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، وتم الاتفاق أيضا على تقديم عرض لأقل البلدان نموا بأن تتاح لنسبة ٩٧ في المائة من منتجاتها إمكانية النفاذ إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص.

٢٤ - وأشار عدد من الممثلين أيضا إلى أنه اعترف رسميا، خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، بمجال ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' كأداة رئيسية لتيسير إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي بسلاسة. وقد أنشئت فرقة عمل معنية بكيفية تفعيل ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' في صفوف أعضاء منظمة التجارة الدولية، وهي تؤدي عملها على الوجه المطلوب. ورأى العديد من المشاركين في النقاش أن ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' جزء بالغ الأهمية من معادلة التنمية. فهناك كثير من البلدان النامية التي تحتاج إلى تعزيز قدراتها وهياكلها في مجال التجارة إلى حد كبير حتى يمكنها الاستفادة من تحرير التجارة. وبالتالي فقد تم التأكيد على أن ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' ليست بديلا عن تنفيذ خطة الدوحة للتنمية، بل مكونا ضروريا وقيما منه. وهي مكونة من عدة عناصر أو أبعاد هي: المساعدة التقنية المتعلقة بمعرفة الفرص التجارية وكيفية الاستفادة منها، بما في ذلك الأنظمة والسياسة العامة المحلية؛ وبناء القدرات المؤسسية، لا سيما تعزيز نظام الجمارك؛ والهياكل الأساسية، بما فيها الطرق والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتكييف المساعدة لسد التكاليف الانتقالية مثل تناقص المعاملة التفضيلية أو ارتفاع الأسعار الزراعية. وفي هذا الصدد، أكد عدد من المشاركين على أن تركز ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' على التنمية وليس على تحرير الأسواق، وأنه ينبغي أن يكون محور المبادرة هو إيلاء اهتمام خاص للقدرات التوريدية للبلدان المستفيدة من المعونة.

٢٥ - وأفاد بعض الممثلين بأنه ينبغي أن تقوم ''المعونة المقدمة في مجال التجارة''على أساس الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، وبأن تكيف حسب مرحلة التنمية التي بلغها البلد المعني. وأشار عدد من المتحدثين إلى أن تمويل ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' ينبغي أن يكون إضافيا وألا يكون مشروطا ومن المستحسن أن يتخذ شكل منح. كما أنه ينبغي بذل جهود لتحديد ممارسات جيدة وإدماج ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ولوحظ أن هناك ثلاثة جوانب تقتضي اهتماما خاصا لدى النظر في ''المعونة المقدمة في مجال التجارة'' في أي بلد على حدة، وهي الإمكانيات الكامنة للمؤسسات المتوسطة؛ والمجمعات الصناعية؛ ومشاركة القطاع الخاص.

خامسا - الديون الخارجية: تنفيذ المبادرات الحالية والانطلاق على أساسها من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون

٢٦ - ركز العديد من المشاركين على مسألة القدرة على تحمل الديون. وأكدوا أنه يتعين على البلدان النامية أن تبلغ مستويات تمكنها من تحمل الديون حتى يتسنى لها إحراز تقدم في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم تخفيف عبء

ديون العديد من البلدان، ما زال هناك عدد كبير من البلدان النامية المثقلة بالديون التي ليست لها القدرة على تحمل تلك الديون. وبالتالي فإن من الضروري تكثيف الجهود الدولية للنظر في اتباع وتنفيذ شكل ما من أشكال إعادة هيكلة الديون أو التخفيف من عبئها لصالح تلك البلدان. ورأى العديد من المتحدثين أيضا أن تمويل جهود التخفيف من عبء الديون ينبغي أن ينضاف إلى التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة فعلا. واتُفق على أن هناك بيئة مواتية سائدة حاليا في أسواق رؤوس الأموال الدولية. غير أنه تم التأكيد على أن تدني الفروق بين الأسعار ووفرة إمكانيات الحصول على رؤوس الأموال ينبغي ألا يؤديا إلى التهاون باعتبار أن الأوضاع قد تتغير بغتة.

٢٧ - وأشار عدة مشاركين في النقاش إلى أنه أحيانا ما تصبح البلدان غير قادرة على تحمل عبء الديون بسبب الاقتراض بشروط غير مناسبة أو لأغراض غير لائقة. وبالتالي لوحظ أن الإدارة الرشيدة لتدفقات الديون أمر ذو أهمية بالغة. وأبرز بعض الممثلين أهمية مساهمة مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما الأونكتاد وبرنامجه المتعلق ببناء القدرات على إدارة الديون، في هذا المجال. ورأى بعض المشاركين أن مشاكل خدمة الديون يمكن أن تعالج في الكثير من الحالات كأحد أعراض الاعتلال الاقتصادي وليس كسبب له. وينبغي التركيز في هذه الحالة على السياسات المفضية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وحكم رشيد، بما في ذلك إدخال تحسينات على إدارة الضرائب وتحصيلها. غير أن من المهم أن يوضع في الاعتبار أن القدرة على تحمل الديون تتغير على مر الزمن حسب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلدان. ولوحظ أن عددا من البلدان النامية تقوم في ظل الظروف الحالية بمراكمة الاحتياطيات كتدبير وقائي لتجنب مشاكل خدمة الديون في المستقبل. لكنه تبين ترتُّبُ تكاليف باهظة على ذلك باعتبار أن الاحتياطيات لا تستخدم لأغراض إنتاجية. وأكد بعض المتحدثين أنه على المدينين والدائنين تقاسم المسؤولية في العمل عن طريق اتباع نهج متسق وقائم على التعاون على إيجاد هيكل مالي دولي أكثر إنصافا وعدلا.

٢٨ - وأفاد عدد من المشاركين بأن تخصيص موارد للمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون والإجراءات التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز مؤخرا لتنفيذ تلك المبادرة خطوتان هامتان لدعم البلدان الفقيرة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب بعض المتحدثين عن القلق إزاء ما قد يصدر عن الأسواق من ردود فعل سلبية على التخفيف من عبء الديون مثل تخفيض درجة الجدارة الائتمانية وتقليل فرص الحصول على تمويل، في حين دعا آخرون إلى توسيع نطاق المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون لتشمل بلدانا أخرى، بما في ذلك إشراك مزيد من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. ووجه عدة مشاركين في النقاش الانتباه إلى الخطر المعنوي المتمثل في إمكانية إقصاء البلدان التي تتبع

ممارسات رشيدة في إدارة الديون من مبادرات التخفيف من عبء الديون. كما أن المقرضين الرسميين يشعرون إلى حد ما بعدم الارتياح إزاء إمكانية الاستفادة المجانية للمقرضين بشروط غير ميسرة نتيجة المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون.

٢٩ - وتم التأكيد على أن البلدان المستفيدة من المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون ينبغي أن تتوخى الحذر حتى لا تفرط في مراكمة الديون. وبالفعل فإن من الضروري، لتفادي أعباء عدم القدرة على تحمل الديون، التمويل عن طريق المنح وإقراض البلدان النامية بشروط ميسرة للغاية، لا سيما المعرضة منها للصدمات الخارجية. ولوحظ أنه بإمكان بعض البلدان المثقلة بالديون استخدام آليات مرنة في شكل مقايضة الديون لتنفيذ مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أمر لن يؤدي إلى تخفيف عبء الديون فحسب، بل سييسر أيضا تحقيق الأهداف. وأعرب عدة متحدثين عن القلق إزاء إمكانية توجيه المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون الموارد وجهة بضع بلدان مختارة. ومن شأن تخفيف ديون بعض البلدان الكبيرة نسبيا أن يخل بالأرقام المتعلقة بالمعونة. وأُبرِز أيضا الدور الذي قد تؤديه لاحقا الجهات المانحة في الأسواق الناشئة. واقترح بعض المشاركين تناول تلك المسألة كأحد بنود جدول أعمال منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنشأ حديثا.

٣٠ - وأكد عدد من الممثلين على أن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد تساعد البلدان المنخفضة الدخل على رفع مكانتها في الأسواق العالمية. إلا أنه لوحظ أنه ينبغي تحسين تصميم هذه المبادرة وشفافيتها والمعلومات المتعلقة بطرائق التنفيذ حتى يتسنى للقطاع الخاص تقييم المخاطر بالشكل المناسب والنظر في القيام باستثمارات جديدة. ولاحظ بعض المشاركين أيضا أن الأطر الموجودة لمعالجة مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان المتوسطة الدخل غير كافية؛ فعلى سبيل المثال، لا يميز نهج إيفيان بين القدرة على الوفاء بالدين والسيولة، ويركز حصرا على إعادة هيكلة الديون بدون النظر في تخفيف عبء الديون كبديل. وأفاد بعض المتحدثين أنه يمكن استخدام أدوات دين جديدة لتقليل احتمالات وقوع مشاكل في المستقبل، أي أنه يمكن لتطوير أسواق سندات بالعملات المحلية في البلدان المقترضة أن يخفف وطأة الآثار السلبية لتقلبات تدفقات رؤوس الأموال والأزمات المصرفية؛ ومن شأن إصدار سندات مرتبطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي - مما يعني ضمنا السندات المرفقة بقسائم فائدة لها صلة مباشرة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد المُصدر - أن يخفف عبء المدفوعات في أوقات الشدة.

سادسا – دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل

٣١ – أشار عدة متحدثين إلى أن عددا كبيرا من البلدان المتوسطة الدخل تعاني من مشاكل مماثلة لمشاكل البلدان المنخفضة الدخل، أي وجود جيوب فقر في المدن والأرياف؛ والبطالة والعمالة الناقصة؛ والتفاوت والثغرات في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وكبر حجم الديون الخارجية. وفي الوقت نفسه، تجد البلدان المتوسطة الدخل نفسها عرضة للصدمات المالية الخارجية التي تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وإلى أزمات حقيقية في ميزان المدفوعات في بعض الحالات. ولوحظ أن هناك فوارق هامة بين تلك البلدان فيما يتعلق بعدد السكان وحجم الاقتصاد والجغرافيا ومرحلة النمو التي بلغتها. لذلك ينبغي أن تقيَّم مشاكلها على أساس كل حالة على حدة وأن يركز التعاون الإنمائي على خصوصيات كل بلد على حدة.

٣٢ – ولاحظ عدة ممثلين أن العديد من الأوساط تشعر بعدم الارتياح بسبب استمرار بعض تلك البلدان في المعاناة من مشاكل اجتماعية واقتصادية جسيمة، بالنظر إلى هشاشة نموها الاقتصادي في العقود القليلة الماضية وأنها لم تحقق أي تقدم في تعزيز الإنصاف، أو إن ما حققته في هذا المجال يكاد لا يذكر. ورأى عدد من المشاركين أن من الضروري وضع أدوات داعمة دولية لمعالجة هذه المشاكل. ويجب أن تراعى احتياجات جميع البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك على وجه الخصوص الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، مراعاة تامة في العملية. وتم التأكيد على أن للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية دورا هاما في وضع هذه الأدوات الداعمة. كما أن لمصارف التنمية، لا سيما مصارف التنمية الإقليمية، دورا هاما في دعم إنشاء آليات تمويل تستهدف البلدان المتوسطة الدخل على نحو أفضل.

٣٣ – وأشار بعض المشاركين في النقاش إلى الدور الحاسم للتدابير الرامية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المتوسطة الدخل باعتبار ما ترتب على عدم الاستقرار في الماضي من تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. وأفادوا بأن تلك التدابير ينبغي أن تركز على تقليص المخاطر وزيادة حيز السياسات الرامية إلى مواجهة التقلبات الدورية. كما أن عددا من المشاركين لاحظوا أن وجود مرافق مالية دولية لتقديم الدعم الكافي في الوقت المناسب خلال الأزمات الاقتصادية أمر بالغ الأهمية. ولوحظ أن من الضروري أيضا مواصلة تطوير آليات تجميع الاحتياطات. ولاحظ بعض الممثلين أن من المهم أيضا تقديم مساعدة غير مالية للبلدان النامية المتوسطة الدخل في شكل تعاون تقني، بما فيه بناء القدرات، لا سيما في مجالات مثل الحماية الاجتماعية وتحسين أساليب الحكم.

٣٤ – وأفاد عدة متحدثين بأن عددا من البلدان المتوسطة الدخل تشهد نموا اقتصاديا مرتفعا، وبأن وزنها في الاقتصاد العالمي قد زاد زيادة كبيرة. وبالتالي فإن من الضروري تعزيز

صوت وتمثيل تلك البلدان في المؤسسات المالية الدولية. وأشار بعض المشاركين في النقاش إلى أنه ينبغي أيضا، إضافة إلى تعزيز تمثيل البلدان المتوسطة الدخل في تلك المؤسسات، تعزيز تمثيلها بإنصاف على مستوى الإدارة.

٣٥ - وأكد الكثير من المشاركين على ضرورة أن يستهدف الدعم المالي الدولي الخاص الفقراء في البلدان النامية المتوسطة الدخل. ورأى أولئك المشاركون أن المطلوب هو وضع برنامج يمكن بموجبه الحصول على التمويل لمشاريع اجتماعية محددة. وينبغي أيضا وضع أدوات أو آليات مالية دون وطنية يمكنها أن تساعد على إعانة المناطق الفقيرة في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٦ - ورأى العديد من الممثلين أن وضع سياسات لتيسير تنمية القطاع الخاص مهم للحد من الفقر. وتدعو الحاجة على وجه الخصوص إلى تهيئة بيئة مواتية للأعمال الحرة، بما في ذلك الحكم الرشيد وآليات قانونية وتنظيمية سليمة تعزز الشفافية وتشجع على إنشاء مؤسسات جديدة. ويكتسي هذا العامل الأخير أهمية حاسمة في توفير فرص العمل المنتج. وأكد الكثير من المتحدثين على أهمية زيادة تعبئة رؤوس الأموال الخاصة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية للبلدان المتوسطة الدخل. ويمكن للمنظمات الدولية، لا سيما مصارف التنمية المتعددة الأطراف، أن تساعد بما لها من ثقل على توجيه تمويل القطاع الخاص إلى ذلك المجال. ولوحظ أنه بإمكان الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساهم مساهمة قيمة بهذا الشأن، شريطة وضع أطر تنظيمية قوية. كما أن تطوير أسواق رؤوس الأموال في البلدان المتوسطة الدخل ينطوي على إمكانيات كامنة هائلة على المدى المتوسط حتى الطويل لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة واجتذابها.

٣٧ - ورحب عدد من الممثلين بالمؤتمر القادم حول الدعم الدولي لتنمية البلدان المتوسطة الدخل، الذي ستنظمه حكومة إسبانيا بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأعربوا عن تطلعهم إلى إحراز تقدم بشأن المسائل التي نوقشت أعلاه. ورأى عدة مشاركين أن المؤتمر سيتيح أيضا الفرصة لتقاسم التجارب الناجحة، في مجالات من بينها نقل التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٨ - وبالفعل فإن عدة متحدثين أعربوا عن اعتقادهم بأن من الضروري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والمالية وتطوير التكنولوجيات. ولوحظ أنه يمكن إنشاء نظم علمية وتكنولوجية مشتركة لتيسير نقل التكنولوجيا وتطويرها. كما دُعيت البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز ما تقدمه من مساعدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى توسيع نطاق دعمها للتعاون الثلاثي.